أوراق سياسية

دورية علمية شهرية
محكمة تصدر عن
كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

جامعة الموصل
كلية العلوم السياسية

POLITICAL PAPERS

A Peer-Reviewed
Monthly Bulletin
Published by the
College of Political
Science, University
of Mosul

Political Papers

في هذا العدد:

حروب المضائق البحرية وانعكاساتها على العراق
أ.د. حازم حمد موسى الجنابي
م.م. زياد عبد الرحمن علي

أزمة مضيق هرمز: قراءة استراتيجية في ديناميات التصادم الجيوسياسي
أ.م.د. عمر هاشم ذنون

المتغيّر الاقتصادي والأمني في العلاقات العراقيّة–الأردنيّة بعد عام ٢٠١٠
أ.م.د. زينة عبد الكريم إبراهيم

جدليّة بناء السلام والتنمية المُستدامة في التجربة العراقيّة
م. بسمة محمد نظير أحمد

تحولات السياسة العامّة في النظم السياسيّة المُعاصرة
م.م. غادة حازم يونس حمو

العدد ٦٩
تشرين الثاني ٢٠٢٦
Issue 69
November 2026

أوراق سياسية

محتويات العدد

حروب المضائق البحريّة وانعكاساتها على العراق

أ.د. حازم حمد موسى الجنابي

م.م. زياد عبد الرحمن علي

أزمة مضيق هرمز: قراءة استراتيجيّة في ديناميّات التصادم الجيوسياسي

أ.م.د. عمر هاشم ذنون

المتغيّر الاقتصادي والأمني في العلاقات العراقيّة-الأردنيّة بعد عام ٢٠١٠

أ.م.د. زينة عبد الكريم إبراهيم

جدليّة بناء السلام والتنمية المُستدامة في التجربة العراقيّة

م. بسمة محمد نظير أحمد

تحوّلات السياسة العامّة في النظم السياسيّة المُعاصرة

م.م. غادة حازم يونس حمو

حروب المضائق البحريّة وانعكاساتها على العراق

أ.د. حازم حمد موسى الجنابي | م.م. زياد عبد الرحمن علي(*)

الملخّص

تمثّل المضائق البحرية إحدى أهم نقاط الاختناق الجيوسياسية في النظام الدولي، نظراً لدورها في تأمين حركة التجارة والطاقة وربط الأسواق العالمية، وتتحول أهمية هذه المضائق من وظيفة جغرافية إلى أداة استراتيجية عندما تصبح موضعاً للصراع أو التنافس العسكري، إذ يمكن أن يؤدي تعطيل الملاحة فيها إلى اضطراب أسواق النفط والغاز، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وإعادة تشكيل مسارات التجارة العالمية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة للعراق لاعتماده الكبير على صادرات النفط، وخروج الجزء الأكبر من صادراته البحرية من الموانئ الجنوبية عبر الخليج العربي ومضيق هرمز.

تهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم حروب المضائق البحرية، وبيان أهميتها الاستراتيجية، ثم تحديد انعكاساتها على العراق اقتصادياً وأمنياً وسياسياً وتنموياً.

وتفترض الدراسة أن ارتفاع مستوى الاعتماد العراقي على مسار بحري واحد يجعل الاقتصاد الوطني أكثر تعرضاً للصدمات الناتجة عن اضطراب المضائق، وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز المرونة الاستراتيجية للعراق يتطلب تنويع منافذ التصدير، وتطوير الأمن البحري، واستثمار ميناء الفاو الكبير وطريق التنمية، وبناء منظومة وطنية للإنذار المبكر وإدارة المخاطر البحرية.

الكلمات المفتاحية: حروب المضائق؛ مضيق هرمز؛ العراق؛ الأمن البحري؛ النفط؛ الجغرافيا السياسية؛ طريق التنمية

(*) كليّة العلوم السياسيّة، جامعة الموصل.

مقدّمة

تعد الممرات البحرية الاستراتيجية إحدى أهم ساحات التنافس الدولي في القرن الحادي والعشرين؛ فالمضائق البحرية لا تؤدي وظيفة جغرافية تتمثل في الربط بين المسطحات المائية فحسب، بل تمثل نقاط اختناق تتحكم في جزء مهم من حركة الطاقة والتجارة العالمية. ومن أبرزها مضيق هرمز، وباب المندب، وملقا، وقناة السويس.

وتظهر خطورة هذه الممرات عندما تنتقل المنافسة حولها من المجال السياسي إلى المجال العسكري، بحيث تصبح الملاحة البحرية عرضة للتهديد أو الحصار أو الهجمات أو الإغلاق، وفي هذه الحالة، لا تبقى آثار الصراع محصورة بالدول المتجاورة مع المضيق، بل تمتد إلى الأسواق الدولية والدول التي تعتمد اقتصادياتها على التجارة والطاقة.

ويأتي العراق في مقدمة الدول التي يمكن أن تتأثر بمثل هذه الصراعات، بسبب اعتماد اقتصاده بصورة كبيرة على النفط، واعتماد صادراته البحرية على موانئه الجنوبية في الخليج العربي، وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن صادرات العراق البحرية من النفط الخام تجاوزت في المتوسط (٣,٢) مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠٢٤، وأن صادراته البحرية خرجت من محطات التصدير الجنوبية، وعليه، فإن أمن المضائق البحرية يمثل للعراق قضية تتجاوز الأمن البحري لتصبح جزءاً من الأمن الاقتصادي والوطني والاستراتيجي، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

أولاً: حروب المضائق البحرية وأهميتها الاستراتيجية

يقصد بحروب المضائق البحرية الصراعات أو العمليات العسكرية والأمنية التي تستهدف السيطرة على ممر بحري استراتيجي أو تعطيل حركة الملاحة فيه أو تهديدها، وتأخذ هذه الحروب صوراً متعددة، منها الهجمات على السفن التجارية، وزرع الألغام البحرية، وفرض الحصار، واستهداف الموانئ والمنشآت الساحلية، أو استخدام القوة البحرية والصاروخية لفرض قيود على حركة الملاحة.

وتستند أهمية المضائق إلى مفهوم نقاط الاختناق الاستراتيجية ، إذ يؤدي الموقع الجغرافي المحدود إلى جعل حركة التجارة والطاقة تعتمد على مسار محدد. ولذلك فإن أي اضطراب في هذا المسار يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والطاقة وإعادة توجيه السفن إلى طرق أطول.

ويعد مضيق هرمز المثال الأبرز؛ إذ تربط مياهه الخليج العربي بخليج عمان وبحر العرب، ويشكل أحد أهم الممرات العالمية لنقل النفط، وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تدفقات النفط عبره بنحو(٢٠,٩) مليون برميل يومياً في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، أي ما يقارب خمس استهلاك السوائل النفطية العالمي، وهذا الحجم يجعل المضيق ليس قضية إقليمية فقط، بل أحد المكونات الأساسية لأمن الطاقة العالمي.

ثانياً: مضيق هرمز وموقع العراق في المعادلة البحرية

يمثل مضيق هرمز الحلقة الأكثر حساسية في سلسلة تصدير النفط العراقي بحراً، ويمكن تبسيط المسار الاستراتيجي (حقول النفط العراقية الى المنشآت النفطية الجنوبية الى الموانئ العراقية الى الخليج العربي الى مضيق هرمز الى الأسواق العالمية)، ولكن تكمن المشكلة في أن تركّز الصادرات في هذا المسار يجعل العراق عرضة لتداعيات أي اضطراب كبير في المضيق، حتى إذا لم يكن طرفاً مباشراً في الصراع، وتزداد الحساسية لأن النفط يمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي. ووفق البنك الدولي، شكّل النفط في عام ٢٠٢٥ نحو (٨٨%) من الإيرادات الحكومية العراقية و(٩١%) من صادرات السلع.

ومن ثم، فإن تعطل الملاحة البحرية لا يعني فقط انخفاض الصادرات، وإنما يمكن أن ينعكس على قدرة الدولة على تمويل الموازنة العامة والإنفاق الاستثماري والخدمات، ويمكن أن يصفها الكثير من المحللين بانها حروب المضائق الدولية، و نوضح ذلك بالخريطة الأتية رقم (١):



ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية على العراق

يمكن لحروب المضائق أن تحدث تأثيراً مزدوجاً في العراق. فمن ناحية، يؤدي انخفاض الإمدادات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي قد يزيد قيمة البرميل العراقي، ومن ناحية أخرى، إذا أدى الصراع إلى تعطيل تصدير النفط العراقي نفسه، فإن ارتفاع السعر قد لا يعوض انخفاض الكميات المصدرة، لذلك فإن التأثير الاقتصادي الحقيقي يتحدد من خلال العلاقة بين:

سعر النفط × حجم الصادرات – تكاليف النقل والتأمين

وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار العالمية لا يمثل بالضرورة مكسباً صافياً للعراق إذا ترافَق مع تعطيل الموانئ أو الناقلات أو طرق الملاحة.

ونظراً إلى الاعتماد الكبير للموازنة العراقية على الإيرادات النفطية، فإن أي انخفاض مستمر في الصادرات يمكن أن يؤدي إلى ضغط على الإنفاق العام، ولا سيما الإنفاق الاستثماري والمشاريع التنموية، كما يمكن أن يؤدي اضطراب التجارة العالمية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، الأمر الذي يزيد الضغط التضخمي ويؤثر في القوة الشرائية.

ولا تقتصر حروب المضائق على النفط. فاضطراب الملاحة يرفع تكاليف الشحن والتأمين ويؤخر وصول السلع، بما فيها الغذاء والأسمدة والمواد الصناعية، وتشير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز تؤثر في الطاقة والأسمدة وسلاسل الإمداد العالمية، وأن إعادة توجيه السفن يمكن أن تزيد مدة الرحلات وتكاليفها.

وفيما يخص العراق، فإن استمرار هذه الاضطرابات قد يؤدي إلى:

- ارتفاع تكلفة الاستيراد.
- زيادة أسعار المواد الغذائية.
- ارتفاع أسعار الأسمدة.
- زيادة تكاليف النقل.
- ارتفاع تكاليف التأمين.
- اضطراب بعض سلاسل التوريد.

وبذلك يصبح الأمن البحري أحد مكونات الأمن الاقتصادي والغذائي العراقي.

رابعاً: الانعكاسات الأمنية والاستراتيجية

يمتلك العراق موقعاً حساساً في بيئة إقليمية تتقاطع فيها المصالح الإيرانية والخليجية والأمريكية والدولية، ولذلك فإن تصاعد الصراع حول المضائق قد يؤدي إلى زيادة الوجود العسكري في المنطقة وارتفاع مخاطر انتقال التداعيات الأمنية إلى الأراضي العراقية، وربما تشمل هذه التداعيات:

- تهديد المنشآت النفطية.
- ارتفاع المخاطر على الموانئ الجنوبية.
- زيادة النشاط العسكري في الخليج.
- احتمالات استهداف البنية التحتية للطاقة.
- زيادة مخاطر الطائرات المسيّرة والصواريخ.
- تعرض العراق لضغوط من أطراف الصراع.

ومن هنا، فإن حماية المنشآت النفطية والموانئ لا ينبغي أن تكون منفصلة عن منظومة الأمن الوطني العراقي.

خامساً: مضائق باب المندب وملقا وقناة السويس

لا ينبغي أن يقتصر التحليل العراقي على مضيق هرمز. فالممرات البحرية الأخرى تؤثر بصورة غير مباشرة في الاقتصاد العراقي، فاضطراب باب المندب قد يؤدي إلى تحويل السفن بعيداً عن البحر الأحمر، بينما تؤثر اضطرابات قناة السويس في حركة التجارة بين آسيا وأوروبا. أما مضيق ملقا فيرتبط بصورة أساسية بالتجارة والطاقة المتجهة إلى شرق آسيا.

وبما أن آسيا تمثل سوقاً رئيسة للنفط العراقي، فإن اضطراب طرق التجارة الآسيوية أو ارتفاع تكلفة النقل البحري يمكن أن يؤثر في الاقتصاد العراقي بصورة غير مباشرة، ومن ثم فإن الأمن البحري العراقي ينبغي أن ينظر إلى شبكة الممرات البحرية العالمية بوصفها منظومة مترابطة وليس مجموعة من المضائق المنفصلة.

ولا ينبغي أن يقتصر التحليل العراقي على مضيق هرمز. فالممرات البحرية الأخرى تؤثر بصورة غير مباشرة في الاقتصاد العراقي، فاضطراب باب المندب قد يؤدي إلى تحويل السفن بعيداً عن البحر الأحمر، بينما تؤثر اضطرابات قناة السويس في حركة التجارة بين آسيا وأوروبا. أما مضيق ملقا فيرتبط بصورة أساسية بالتجارة والطاقة المتجهة إلى شرق آسيا.

سادساً: طريق التنمية وميناء الفاو كاستجابة استراتيجية

يمثل تطوير ميناء الفاو الكبير وربطه بطريق التنمية فرصة لتعزيز المرونة الاستراتيجية العراقية، ولا يعني ذلك الاستغناء عن النقل البحري عبر الخليج أو تجاوز مضيق هرمز، وإنما يعني إيجاد مسارات بديلة ومتكاملة للتجارة والنقل، ويمكن ان نوضح طريق التنمية الاستراتيجي في الخريطة الأتية رقم (٢):



ويمكن أن يتشكل المسار العراقي المستقبلي من ميناء الفاو إلى السكك والطرق العراقية الى تركيا الى أوروبا إلى جانب: الموانئ الجنوبية الى الخليج الى هرمز الى آسيا، ويؤدي تعدد المسارات إلى تقليل مخاطر الاعتماد على نقطة اختناق واحدة، كما يمنح العراق دوراً أكبر في شبكات التجارة الإقليمية، وهنا تتحول الجغرافيا العراقية من عنصر تعرض للمخاطر إلى مورد استراتيجي يمكن استثماره في النقل واللوجستيات والتجارة العابرة للحدود.

ثامناً: استراتيجية عراقية مقترحة لمواجهة حروب المضائق

يمكن للعراق بناء استراتيجية وطنية تقوم على خمسة مسارات مترابطة:

١. **تنويع طرق التصدير:** تطوير خطوط الأنابيب والمنافذ البديلة لتقليل الاعتماد على مسار بحري واحد.
٢. **تطوير الأمن البحري:** رفع قدرات المراقبة الساحلية والإنذار المبكر وحماية الموانئ والمنشآت النفطية.
٣. **تعزيز طريق التنمية:** ربط ميناء الفاو بشبكات النقل الإقليمية وتحويل العراق إلى مركز لوجستي.
٤. **بناء احتياطات استراتيجية:** تعزيز الاحتياطيات المالية والغذائية والنفطية لمواجهة الصدمات الخارجية.

٥. **اعتماد دبلوماسية وقائية:** دعم حرية الملاحة وخفض التصعيد في الخليج والبحار الإقليمية، مع الحفاظ على سياسة عراقية متوازنة تجاه القوى المتنافسة.

وهذا ما يفسر لنا طبيعة الحركة الملاحية البحرية التي وصفتها اهميتها النظريات البحرية والاستراتيجية والجيوبوليتكية ، ويمكن عرضها اختصاراً في الخريطة الاتية:



الخاتمة

تكشف حروب المضائق البحرية أن الجغرافيا يمكن أن تتحول إلى مصدر للقوة أو للهشاشة تبعاً لقدرة الدولة على إدارة موقعها الاستراتيجي. ولا تنبع أهمية مضيق هرمز للعراق من قربه الجغرافي فقط، وإنما من ارتباطه المباشر بسلسلة تصدير النفط، وبالتالي بالإيرادات العامة والاستقرار الاقتصادي.

وعليه، فإن التعامل العراقي مع حروب المضائق ينبغي ألا يقتصر على الاستجابة للأزمات بعد وقوعها، بل يتطلب بناء استراتيجية استباقية للأمن البحري والاقتصادي تقوم على تنويع منافذ التصدير، وحماية البنية التحتية

للطاقة، وتطوير الموانئ، والاستثمار في طريق التنمية، وتعزيز الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية.

وتتمثل المعادلة الاستراتيجية الأساسية في الانتقال من الاعتماد على مسار بحري واحد إلى شبكة من المسارات المتكاملة؛ بما يسمح للعراق بتحويل موقعه الجغرافي من نقطة تعرض للمخاطر إلى مصدر للقوة الاقتصادية والاستراتيجية.

وقد توصلت الورقة البحثية إلى النتائج الآتية:

١. أصبحت المضائق البحرية أدوات استراتيجية في الصراع الدولي والإقليمي.
٢. يمثل مضيق هرمز نقطة اختناق رئيسية لأمن الطاقة العالمي.
٣. يتمتع العراق بدرجة عالية من الحساسية تجاه اضطرابات هرمز بسبب اعتماد صادراته النفطية البحرية على موانئه الجنوبية.
٤. يمكن لحروب المضائق أن تؤثر في العراق من خلال النفط والموازنة والتجارة والغذاء والأمن.
٥. ارتفاع أسعار النفط الناتج عن الأزمة لا يضمن استفادة العراق إذا تزامن مع انخفاض قدرته على التصدير.
٦. اضطرابات باب المندب وقناة السويس يمكن أن تؤثر في العراق عبر ارتفاع تكاليف النقل وسلاسل الإمداد.
٧. يمثل تنويع طرق النقل والتصدير ضرورة لتعزيز المرونة الاستراتيجية العراقية.
٨. يمكن لميناء الفاو وطريق التنمية أن يساهما في تقليل مخاطر الاعتماد على نقاط الاختناق البحرية، إذا ارتبطا باستراتيجية وطنية متكاملة للنقل والطاقة والأمن.

أزمة مضيق هرمز: قراءة استراتيجيّة في ديناميّات التصادم الجيوسياسي

أ.م.د. عمر هاشم ذنون(*)

المقدمة

لم يعد مضيق هرمز ممراً مائياً ضيقاً يفصل الخليج العربي عن خليج عُمان وبحر العرب فحسب. صار مختبراً حياً لتصادم منطقين في السياسة الدولية: الأول منطق الملاحة الحرة الذي ترعاه القوى البحرية الكبرى؛ والثاني منطق السيادة الذي تتمسك به دولة مطلة تملك الجغرافيا ولا تملك التفوق العسكري التقليدي. وقد عرفت المنطقة عقوداً من التهديد الإيراني بإغلاق المضيق عند كل مواجهة مع الغرب، من «حرب الناقلات» في ثمانينيات القرن الماضي إلى حوادث الناقلات عام ٢٠١٩. لكن الأزمة الراهنة تختلف في النوع لا في الدرجة. فمنذ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦، حين بدأت الضربات الأمريكية والإسرائيلية على إيران، سعت طهران إلى فرض سيطرتها على المضيق بهجمات مهددة وفعلية على السفن التجارية (Congressional Research Service, ٢٠٢٦). وانتقلت الأزمة بذلك من التهديد المؤجل إلى واقع مفتوح يُقاس يومياً بعدد السفن العابرة وأسعار الطاقة وأقساط التأمين.

ان الأهمية العلمية تربط الورقة بين الأدبيات الكلاسيكية في الجيوبوليتيك البحري (ماهان، ماكيندر، سبايكمان) والواقعية البنيوية عند والتز من جهة، ووقائع أزمة لم تكتمل فصولها من جهة أخرى. وهذا يسدّ فجوة بين التنظير الجاهز والحدث المتحرك. كما يعبر المضيق في الأحوال العادية نحو خُمس استهلاك النفط العالمي وحصة كبيرة من الغاز الطبيعي المسال القطري. وتصف مصادر رصدية وتحليلية إغلاقه الحالي بأنه أكبر اضطراب في إمدادات الطاقة منذ سبعينيات القرن العشرين. وسجّل رصد صندوق النقد الدولي (PortWatch) عبور سفينة واحدة فقط في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦،

(*) كليّة العلوم السياسيّة، جامعة الموصل.

مقابل خط أساس يقارب ٨٥ سفينة يومياً قبل الأزمة. وهذه الأرقام تبيّن أن الموضوع يمسّ أمن الطاقة والغذاء (عبر الأسمدة) والتجارة العالمية، وليس مسألة إقليمية ضيقة، وعليه فان المشكلة تدور حول سؤال رئيس: لماذا تستمر أزمة هرمز، وتعجز القوى الكبرى عن حسمها، رغم التفوق العسكري الأمريكي الظاهر؟ والتي يتفرع عنه ثلاثة أسئلة: ما الخصائص الجغرافية والقانونية التي تجعل المضيق قابلاً للاحتكار والنزاع؟ كيف يتوزع التنافس والتزاحم بين الفاعلين الإقليميين والدوليين؟ ما أدوات الإكراه والبدائل والسيناريوهات التي تحدد مآل الأزمة؟ ، ان الفرضية التي تبني الورقة عليها هي أن أزمة هرمز تفترض تصادم بنيوي بين مبدأ حرية الملاحة ومسعى إيران إلى إدارة سيادية للممر، وأن الجغرافيا وأدوات «الإنكار» غير المتماثلة (الألغام والمسيّرات والتهديد بالتأمين) تمنح إيران قدرة على فرض كلفة مرتفعة على الجميع تفوق ما يوحي به ميزان القوة التقليدي. لكن هذه القدرة تبقى قدرة تعطيل، لا قدرة على بناء نظام إدارة مستقر. لذا ستعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي

المحور الأول: الجغرافيا والقانون: بنية الاختناق

أولاً: الموقع الجغرافي وعنق الزجاجة

عرّف ماهان (Mahan, ١٨٩٠: ٢٥-٨٩) عناصر القوة البحرية بأنها الموقع الجغرافي والتكوين الطبيعي والامتداد الإقليمي وعدد السكان وطبيعة الشعب والحكومة. ويكفي أن ننظر إلى هرمز في ضوء عنصر «الموقع» ليتضح سبب حساسيته. فهو أضيق نقطة اتصال بحري بين أكبر مخزون نفطي في العالم والأسواق الآسيوية والأوروبية. عند أضيق نقطة، يبلغ عرض المضيق نحو ٢١ ميلاً بحرياً (قرابة ٣٩ كم). لكن الملاحة الفعلية لا تستخدم هذا العرض كله. فهناك ممران ملاحيان، أحدهما للدخول والآخر للخروج، عرض كل منهما نحو ميلين، يفصل بينهما حاجز بعرض ميلين، وتقع هذه الترتيبات داخل المياه الإقليمية لسلطنة عُمان، ويقع هذان الممران في قلب «منطقة التزاحم»

بين الساحل الإيراني شمالاً وشبه جزيرة مسندم جنوباً. وبحسب خدمة أبحاث الكونغرس، فالمضيق «قناة بحرية ضيقة تشمل مياهاً إيرانية وعُمانية» (Congressional Research Service, ٢٠٢٦). وتضاعف الجزر الإيرانية المتقدمة (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) من ثقل الجغرافيا. فهي، مع بندر عباس وسواحل هرمزغان، تمنح إيران ما يسميه سبايكمان قوة الحافة (Rimland) المطلة على ممر حيوي (Spykman, ١٩٤٤: ٤٠-٤٤). أما دول الخليج الأخرى فتقع كلها «داخل» المضيق، ولا مخرج لها إلا عبره أو عبر خطوط أنابيب محدودة.

ثانياً: الإطار القانوني وتعارض التأويلات

تنظّم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ مرور السفن في المضائق الدولية بنظام «المرور العابر» (المواد ٣٧-٤٤). وهذا النظام لا يجوز للدولة المطلة تعليقه (المادة ٤٤)، وتلتزم فيه السفن بالعبور المتواصل السريع دون تهديد للدولة الساحلية (المادة ٣٩). وتتمسك الولايات المتحدة، رغم عدم انضمامها للاتفاقية، بأن هذه القواعد عرفية ملزمة. أما إيران فقد وقّعت الاتفاقية ولم تصدّق عليها، وتتبنى تفسيراً أضيق يجعل بعض الحقوق تعاقدية لا عرفية، وتتحدث عن «المرور البريء» لا «العابر».

ان هذا الفراغ التأويلي تتحرك الأزمة الحالية. فقد أنشأت إيران في أيار/مايو ٢٠٢٦ «هيئة مضيق الخليج» (Persian Gulf Strait Authority)، وأعلنت أنه لا يجوز لأي سفينة العبور دون تصريح صادر عنها (Congressional Research Service, ٢٠٢٦). وتستند القيادة الإيرانية في تعزيز موقفها إلى مذكرة حزيران/يونيو ٢٠٢٦ التي تقول إنها أقرّت حقها في إدارة الملاحة. وقد نُقل عن رئيس البرلمان قوله إن إدارة المضيق «لن تعود أبداً كما كانت قبل الحرب» (المصدر نفسه).

يظهر جوهر التصادم. فالولايات المتحدة ترى الممر «سلعة عامة» عالمية تحميها. وإيران ترى فيه ورقة سيادة تؤسس عليها نظاماً جديداً من

الرسوم والتصاريح. ويترتب على هذا أن أي تسوية ستكون قانونية بقدر ما هي سياسية، لأنها ستحدد سابقة تخص كل المضائق الدولية.

المحور الثاني: التنافس والتزاحم: خارطة الفاعلين

أولاً: الفاعلون داخل الإقليم

إيران هي الفاعل الأكثر حركة. وتعتمد على الحرس الثوري البحري وأسلوب الحرب غير المتماثلة: زوارق سريعة وألغام ومسيّرات وصواريخ ساحلية. وقد أوضحت تالمادج (Talmadge, ٢٠٠٨: ٨٢-١١٧) أن قدرة إيران على «إغلاق» المضيق كاملاً ولمدة طويلة محدودة، لأن الإغلاق يضرّها ذاتياً، لكنها تستطيع إحداث اضطراب كبير ومكلف يكفي لرفع الأسعار وأقساط التأمين. وهذا قريب مما نراه اليوم.

تنشر الولايات المتحدة قواتها انطلاقاً من مقر الأسطول الخامس في البحرين، وهي تمارس بحسب مصادر الرصد حصاراً بحرياً على إيران وعمليات مرافقة ملاحية وحملة جوية على أهداف إيرانية قرب المضيق. ويدخل ذلك في مفهوم بوزن (Posen, ٢٠٠٣: ٥-٤٦) عن «السيطرة على المشاعات»، أي أن القوة البحرية الأمريكية تضمن وصول الجميع إلى البحار. وهي هنا تُختبر في أكثر مواقعها ضيقاً وخطراً.

وتقع دول الخليج العربي بين نارين؛ فهي أكثر المتضررين من الإغلاق، وقد امتدت الضربات الإيرانية بحسب مصادر رصدية إلى البحرين والكويت وقطر. ومع ذلك تتفاوت مواقفها بين الاعتماد على المظلة الأمريكية والانفتاح على التسوية. وتسعى قطر إلى وساطة، ونُقل عنها عرض إطار مؤقت يقوم على ممر ملاحي مشترك وتعاون في إزالة الألغام (International Crisis Group, ٢٠٢٦).

أمّا سلطنة عُمان، صاحبة المياه التي تمر فيها الممرات، فتقف في موقع حرج. فهي قناة الاتصال المفضلة مع طهران، وتتعرض بحسب تقارير صحفية لضغوط أمريكية لقطع صلاتها بإيران، وقد قاومتها. وتقول بعض التقارير إن

أي انهيار للقناة العُمانية سيكون من أخطر تطورات الأزمة. وتُفسَّر هذه الديناميات وفق بوزان وويفر (Wæver, ٢٠٠٣: ١٨٧-٢١٧ & Buzan) بأن الشرق الأوسط «مجمّع أمني إقليمي» تتشابك فيه التهديدات بحيث لا يُفهم أي فاعل بمعزل عن الآخرين.

ثانياً: القوى الخارجية والمستوردون

يتزاحم في الأزمة فاعلون لا يملكون قوة عسكرية مباشرة في المضيق، لكنهم يملكون ثقلاً اقتصادياً. فالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية أكبر المستوردين للطاقة الخليجية، وهي أكثر من يتضرر من الإغلاق. وتشير تقارير رصدية إلى مشاورات كورية جنوبية مع واشنطن حول مشاركة عسكرية محتملة في تأمين المضيق. أما الهند فتواجه ضغطين معاً: انقطاع الإمدادات الخليجية وضغط العقوبات الأمريكية المتصلة بالنفط الروسي. إن هذا المشهد يوضح منطق الاعتماد المتبادل عند كيوهين ونآي (Nye, ٢٠١٢: ٧- & Keohane ٣٢). فالاعتماد غير المتماثل يمنح الطرف الأقل تأثراً بالانقطاع نفوذاً على الطرف الأكثر تأثراً. لكن هرمز حالة نادرة يتضرر فيها الجميع تقريباً، بمن فيهم من يستخدم الممر أداة ضغط.

ويتوزع التنافس على مستويين متداخلين. الأول تنافس على من يكتب قواعد الممر: إيران بنظام التصاريح، والولايات المتحدة بنظام الحرية الملاحية بالحماية العسكرية. والثاني تنافس على من يتحمل كلفة الأزمة: المستوردون الآسيويون أم المنتجون الخليجيون أم الأسواق الغربية. ويفسر هذا لماذا تبدو الوساطات كثيرة ومتقاطعة، وقلّما تُنتج اتفاقاً يصمد.

المحور الثالث: أدوات الإكراه والبدائل والمآلات

أولاً: أدوات الإكراه غير المتماثلة

لا يتطلب الإغلاق الفعلي إلى منع كل سفينة، بل يكفي أن ترتفع كلفة المخاطرة فوق العتبة التي يقبلها الملاك والمؤمّنون. وهذا ما يفسر الفجوة بين

الادعاءات والوقائع. فقد صرّح مسؤول أمريكي رفيع بأن الحركة عادت إلى أكثر من ٥٠% من طاقتها، بينما سجلت بيانات PortWatch ثماني عبورات فقط في ١٣ أيلول/سبتمبر مقابل نحو ٨٥ يومياً قبل الأزمة، أي قرابة ٩% من المعدل الطبيعي. وتُقدَّر أقساط تأمين الحرب على الناقلات بنحو ٤٠ ضعفاً من مستواها قبل الأزمة، مع انسحاب ستة من نوادي الحماية والتعويض (I&P) من التغطية، بحسب مصادر رصد متخصصة. وتعمل هذه الأدوات وفق منطق الإكراه: إن تهديد إيران أشد تأثيراً حين يكون غامضاً وقابلاً للتكرار. والألغام والمسيّرات والسفن المستهدفة، وكذلك إعلان الحرس الثوري احتجاز مركبات مسيّرة أمريكية تحت الماء، تخدم غرضاً واحداً هو إبقاء المخاطرة دون حسم. وفي المقابل يضغط الحصار الأمريكي على الاقتصاد الإيراني المأزوم أصلاً، وتشير خدمة أبحاث الكونغرس إلى أنه يفاقم أزمته.

ان النتيجة هي حالة استنزاف متبادل؛ فهي لا تتيح لإيران فرض نظام إدارة مستقر، ولا تتيح لواشنطن إعادة الوضع السابق. وتؤكد (تالمادج) أن إعادة فتح الممر بالقوة ممكنة نظرياً، لكن كلفتها الزمنية والعسكرية والسياسية قد تكون باهظة (Talmadge, ٢٠٠٨: ١٠٠-١١٢). وهذا ما يفسر تعثر الحسم رغم الفارق في القوة.

ثانياً: البدائل والسيناريوهات

تخفف خطوط التجاوز من الصدمة ولا تلغيها؛ فخط الشرق–الغرب السعودي إلى البحر الأحمر، وخط حبشان–الفجيرة الإماراتي إلى خليج عُمان، وخط غوره–جاسك الإيراني، تمثل جميعها طاقة نقل محدودة أمام تدفقات المضيق الطبيعية. ويستعرض الرصد الجاري مسارات بديلة مرتجلة، كاستيراد العراق للبنزين عبر ميناء بانياس السوري. لكن هذه حلول للحالة الطارئة لا لبنية الاعتماد.ويمكن رسم ثلاثة سيناريوهات للمآل:

- **ممر مشترك مؤقت:** تسوية على غرار الإطار المتداول في وساطة قطرية، قوامها ممر ملاحي مشترك وإزالة ألغام مشتركة (International Crisis Group, ٢٠٢٦). وهذا الأرجح على المدى القصير إن نجحت الوساطات، لكنه هش لأنه يؤجل مسألة السيادة ولا يحسمها.
- **تجميد مسلّح**: بقاء الوضع الحالي بحركة ملاحية ضئيلة وأسعار مرتفعة واستنزاف متبادل. وهذا يتوقف على قدرة الاقتصادين الإيراني والعالمي على تحمل الكلفة.
- **تصعيد أوسع**: انهيار الوساطة وتوسع الضربات إلى منشآت الطاقة الخليجية، وهو الأخطر لأن كلفته تتجاوز الإقليم.

وتنبّه الأزمة عموماً إلى أن الحل الدائم يتطلب هندسة سياسية جديدة، لا مجرد وقف إطلاق نار. أي ترتيبات أمن جماعي إقليمي تُشرك إيران ودول الخليج وعُمان وتضمن مصالح المستوردين، وهو ما يذهب إليه الأدب النظري حين يعالج المجمعات الأمنية المعقدة (Wæver, ٢٠٠٣: & Buzan ١٨٧-٢١٧).

الخاتمة

لا غضاضة في القول ان الفرضية التي انطلقت منها هذه الورقة في أن الأزمة ستقود لتصادم بنيوي بين حرية الملاحة والإدارة السيادية، وأن الجغرافيا وأدوات الإنكار غير المتماثلة تمنح إيران قدرة تعطيل تفوق ما يوحي به ميزان القوة، لكنها لا تكفي لبناء نظام إدارة مستقر. فان الورقة أثبتت ومن خلال المعطيات صحة الفرضية في جوهرها وصحتها الجزئية في تفاصيلها؛ حيث ان التصادم البنيوي وإنشاء هيئة مضيق الخليج ونظام التصاريح يقابله التمسك الأمريكي بالمرور العابر، وقد عجزت الوساطات عن جسر هذه الفجوة والخلاف قانونياً وسياسياً معاً. كما ثبتت قدرة التعطيل اذ ان حركة العبور انخفضت إلى نسبة ضئيلة من معدلها الطبيعي رغم التفوق الأمريكي، بفعل التهديد والتأمين لا بإغلاق مادي كامل؛ ايضاً أن التعطيل لا يصنع نظاماً

مستقراً. فالتصاريح لم تفرض نفسها على الجميع، والاقتصاد الإيراني يُستنزف، والضربات مستمرة، واتفاقات التهدئة انهارت (كما حدث في ٨ تموز/يوليو).

إن تفوّق الجغرافيا على القوة العسكرية ليس مطلقا كونه تفوق في الكلفة لا في السيطرة، ويحوّل الأزمة إلى استنزاف متبادل بدل نصر لأي طرف لذا توصلنا لعدد مهم من الاستنتاجات:

١. مضيق هرمز عقدة جيوسياسية لا يمكن اختزالها في بعد أمني، فهي تجمع الجغرافيا والقانون والاقتصاد والتنافس الدولي.
٢. حرية الملاحة ليست قاعدة تُطبَّق تلقائياً. إنها نتاج توازن قوى، وحين يختل يظهر الفراغ القانوني بين التأويلات.
٣. التفوق العسكري وحده لا يضمن الأمن الملاحي، لأن الإكراه غير المتماثل يستهدف العتبة الاقتصادية للمخاطرة لا القدرة المادية على العبور.
٤. الوساطات الإقليمية (القطرية والعُمانية والباكستانية) رصيد مهم، لكنها معرضة للتفكك حين تتعرض لضغوط الاستقطاب.
٥. خطوط التجاوز تخفف الأثر ولا تعالج البنية، فالاعتماد الآسيوي والخليجي على الممر قائم.
٦. المستوردون الآسيويون أطراف فاعلة بحكم كلفتهم، لكن نفوذهم السياسي أقل من ثقلهم الاقتصادي.

أمّا أبرز التوصيات فتجمل في الآتي:

١. انشاء إطار تفاوضي إقليمي: ينبغي إطلاق مسار يجمع إيران ودول الخليج وعُمان والقوى المستوردة على قواعد إدارة الممر، مع فصل قضايا الملاحة عن الملفات الأخرى الأشد تعقيداً.
٢. حماية القناة العُمانية: على القوى الدولية التخفيف من الضغط على مسقط لأنها الوسيط الأقدر على الثقة المتبادلة.

٣. إقامة ممر مؤقت مع آلية تحقق: يُنصح بتبني صيغة الممر المشترك وإزالة الألغام تحت إشراف طرف ثالث وشفاف، مع الاتفاق على مصدر بيانات موثوق للعبور بدل تضارب الأرقام.

٤. حسم المسألة القانونية بتسوية توفيقية: كأن يُقنَّن المرور العابر مع اعتراف محدود بخدمات ملاحية وأمنية تقدمها الدول المطلة مقابل رسوم خدمية لا سيادية، تجنباً لسابقة تهدد المضائق الأخرى.

٥. تنويع بنية النقل: على دول الخليج والمستوردين تسريع توسيع خطوط التجاوز والمخزونات الاستراتيجية، فذلك يخفض قيمة التهديد بالإغلاق.

٦. آلية تأمين دولية: يوصى بتصميم غطاء تأميني مدعوم دولياً يقلل الأقساط المضخمة، فالتأمين هو الحلقة الأضعف في سلسلة العبور.

المصادر والمراجع

١. Buzan, B., & Wæver, O. (٢٠٠٣). *Regions and powers: The structure of international security*. Cambridge University Press.

٢. Congressional Research Service. (٢٠٢٦). *The Strait of Hormuz: Security developments and impacts on oil, gas, and other commodities* (Report No. R٤٥٢٨١). Congress.gov. https://www.congress.gov/crs-product/R٤٥٢٨١

٣. Hormuz Strait Monitor. (n.d.). *Crisis timeline: The Strait of Hormuz war ٢٠٢٦*. https://hormuzstraitmonitor.com/crisis-timeline

٤. International Crisis Group. (n.d.). *Strait of Hormuz*. https://www.crisisgroup.org/trigger-list/iran-usisrael-trigger-list/flashpoints/strait-hormuz

٥. International Monetary Fund. (n.d.). IMF PortWatch. https://portwatch.imf.org/

٦. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (٢٠١٢). *Power and interdependence* (٤th ed.). Longman.

٧. Mackinder, H. J. (١٩٠٤). The geographical pivot of history. *The Geographical Journal*, ٢٣(٤), ٤٢١–٤٣٧.

٨. Mahan, A. T. (١٨٩٠). *The influence of sea power upon history, ١٦٦٠–١٧٨٣*. Little, Brown, and Company.

٩. Posen, B. R. (٢٠٠٣). Command of the commons: The military foundation of U.S. hegemony. *International Security*, ٢٨(١), ٥–٤٦.

١٠. Spykman, N. J. (١٩٤٤). *The geography of the peace*. Harcourt, Brace and Company.
١١. Talmadge, C. (٢٠٠٨). Closing time: Assessing the Iranian threat to the Strait of Hormuz. *International Security*, ٣٣(١), ٨٢–١١٧.
١٢. United Nations. (١٩٨٢). *United Nations Convention on the Law of the Sea*. https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf
١٣. Waltz, K. N. (١٩٧٩). *Theory of international politics*. Addison-Wesley Publishing Company.
١٤. Yergin, D. (٢٠٢٠). The new map: Energy, climate, and the clash of nations. Penguin Press.

المتغيّر الاقتصادي والأمني في العلاقات العراقيّة–الأردنيّة بعد عام ٢٠١٠

أ.م.د. زينة عبد الكريم إبراهيم(*)

مقدمة

تكتسب العلاقات بين جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية أهمية استراتيجية فريدة في منظومة العلاقات الإقليمية العربية، نظراً للتشابك الجغرافي والاجتماعي والسياسي والعمق التاريخي الذي يربط بين البلدين. وبعد عام ٢٠١٠، دخلت هذه العلاقات منعطفات حاسمة ومحطات تحول جذرية نتيجة التطورات العاصفة التي شهدها الشرق الأوسط، بدءاً من تداعيات الأزمة السورية واندلاع الصراعات الإقليمية الكبرى، ووصولاً إلى صعود عصابات تنظيم "داعش" الإرهابي في العراق وما تلاه من حرب تحرير مكلفة استنزفت الموارد وتطلبت جهوداً استثنائية لإعادة الإعمار والاستقرار.

وفي ظل هذه التحديات ، برز المتغير الاقتصادي والمتغير الأمني كركيزتين أساسيتين في التعاون الثنائي لمواجهة المخاطر وضمان المصالح الحيوية للطرفين لم تعد العلاقات العُرفية التقليدية كافية لمواجهة التحديات الحديثة، بل فرضت الواقعية السياسية والاقتصادية على بغداد وعمان تبني آليات عمل مؤسسي وتشريعي متطور، تكللت بعقد العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية الكبرى التي غطت مجالات الطاقة، والنقل، والتجارة، والأمن الحدودي، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

أولاً: المتغير الاقتصادي ومسارات التكامل الإستراتيجي

شهد التعاون الاقتصادي بين بغداد وعمان مساراً تصاعدياً رغم الصعوبات الأمنية والسياسية الإقليمية، حيث تحولت الشراكة التقليدية القائمة على التبادل التجاري المحدود إلى مشاريع استراتيجية كبرى تهدف إلى تحقيق التكامل المتبادل وتخفيف الأزمات الاقتصادية الهيكلية في كلا البلدين:

مشروع خط النفط الاستراتيجي (البصرة – عقبة)

(*) كليّة العلوم السياسيّة، جامعة النهرين.

عد هذا المشروع أحد أبرز مشاريع البنية التحتية الاقتصادية المتفق عليها بين حكومتي البلدين، ويهدف إلى نقل النفط الخام العراقي من حقول الجنوب (البصرة) إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، يمنح هذا المشروع العراق منافذ تصديرية جديدة ومتنوعة تقلل من الاختناقات الجيوسياسية في منافذه الشمالية والجنوبية، وفي المقابل يضمن للأردن إمدادات طاقة مستقرة بأسعار تفضيلية تساعده في تغطية جزء معتبر من احتياجاته المحلية.

المدينة الصناعية العراقية-الأردنية المشتركة

اقيمت هذه المدينة الاستراتيجية على الحدود المشتركة لتكون منطقة حرة كبرى تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز القطاع الخاص في البلدين، وتوفير آلاف فرص العمل للشباب عبر تشجيع الصناعات التكاملية وسلاسل الإمداد المشتركة.

خطوط الربط الكهربائي

اتفق الجانبان على تسريع خطوات الربط الكهربائي المتبادل لتبادل الطاقة الكهربائية، مما يساهم في تخفيف أزمة نقص الطاقة التي عانى منها العراق لسنوات طويلة، ويعزز من التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة وشبكات الربط الكهربائي العربية.

التسهيلات التجارية والجمركية

شهدت حركة التبادل التجاري وتصدير البضائع تفاهمات مستمرة لتسهيل انسيابية السلع عبر منفذ طريبيل الحدودي ، الذي يعد الاساس التجاري البري الوحيد الرابط بين البلدين، مما انعكس إيجاباً على حجم التبادل التجاري الثنائي ليصل إلى مستويات متقدمة تقارب نحو ٨٠٠-٩٠٠ مليون دولار سنوياً مع آفاق لرفعها إلى مليارات الدولارات.

ثانياً: المتغير الأمني/ مواجهة التحديات المشتركة وحماية الحدود

مثل الأمن الاهتمام الأكبر للبلدين بعد عام ٢٠١٠، لا سيما مع اتساع نطاق التهديدات الإرهابية العابرة للحدود وتنامي شبكات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات العابرة للحدود:

تأمين الحدود المشتركة

يمتلك العراق والأردن حدوداً برية مشتركة تتطلب تنسيقاً استخباراتياً وعسكرياً عالياً لمواجهة أي محاولات تسلل للعناصر الإرهابية أو عصابات التهريب، سيما بعد الاضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة الغربية من العراق خلال حقبة سيطرة التنظيمات المتطرفة.

التعاون الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب

أسست الأجهزة الأمنية في البلدين قنوات اتصال مباشرة ومستدامة لتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالخلايا النائمة، ومصادر تمويل الجماعات المتطرفة، وملاحقة المطلوبين للقضاء في كلا البلدين وفق الاتفاقيات القضائية والأمنية النافذة.

التدريب وبناء القدرات

استضاف الأردن العديد من الدورات التدريبية المتقدمة للعناصر الأمنية والعسكرية العراقية في المعاهد والأكاديميات العسكرية الأردنية، في إطار تعزيز القدرات المؤسسية للقوات العراقية لمواجهة حرب العصابات وتثبيت الاستقرار في المناطق المحررة.

مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة

في السنوات الأخيرة التي أعقبت عام ٢٠٢٠، تم تصعيد التحديات الأمنية المتعلقة بشبكات تهريب المخدرات القادمة عبر الحدود الإقليمية، مما دفع بالجيشين والأجهزة الأمنية في البلدين إلى رفع مستوى التعاون الميداني عبر الدوريات المشتركة وغرف العمليات الاستخباراتية المشتركة والضربات الاستباقية لتأمين الحدود وإحباط عمليات التهريب الممنهجة.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية والتجارية (بيانات تحليلية وتقديرية):

يوضح الجدول التالي أبرز مؤشرات وحجم التبادل التجاري والتعاون الاستراتيجي بين العراق والأردن خلال العقد الماضي:

المجال / المؤشر	حجم التبادل التجارى الثنائي	طاقة خط النفط المقترح (البصرة-عقبة)	المدينة الصناعية المشتركة	التنسيق الاستخباراتى والأمني	ضبط شبكات تهريب المخدرات	الربط الكهربائى المشترك
الفترة الزمنية / العام	2025 - 2023	مستقبلي / استراتيجى	مرحلة التنفيذ	2026 - 2014	2026 - 2022	2026 - 2024
القيمة التقديرية / الحجم	900 - 700	1,000,000	22	مستمر ومتصاعد	عشرات العمليات	500 - 400
وحدة القياس	مليون دولار سنوياً	برميل يومياً	مليون متر مربع (المساحة المستهدفة)	مستوى التنسيق	عمليات أمنية مشتركة	ميغاواط (المرحلة الأولى)
ملاحظات وتفاصيل	يشمل الصادرات والواردات عبر منفذ طريبيل الحدودى	لتصدير النفط العراقى عبر الموانئ الأردنية	على الحدود المشتركة لتشجيع الاستثمار المشترك	مواجهة الإرهاب، الخلايا النائمة، وتأمين الحدود	التصدى لتهريب المخدرات عبر الحدود البرية	تزويد الجانب الأردنى للعراق بالطاقة الكهربائية

رابعاً: العوامل الداعمة والآفاق المستقبلية للعلاقات الثنائية

تجاوزت العلاقات العراقية–الأردنية مرحلة الدبلوماسية التقليدية لتؤسس لآلية ثلاثية ورباعية متطورة تشمل مصر أحياناً (آلية التنسيق الثلاثي)، ومن بين أهم العوامل الداعمة لتطوّر العلاقات الثنائية العراقيّة الأردنيّة في المدى المنظور والمستقبل المتوقع هي العوامل الآتية:

الإرادة السياسية العليا

لعبت القيادات السياسية في البلدين دوراً محورياً في تذليل العقبات البيروقراطية والسياسية، ودفع الوزارات والقطاعات المختلفة نحو تنفيذ الاتفاقيات على أرض الواقع وتجاوز البيروقراطية التقليدية.

العمق الشعبي والثقافي

أسهم التبادل الأكاديمي، والسياحة العلاجية والتعليمية التي يفضلها العراقيون في الأردن، في ترسيخ متانة الروابط المجتمعية بعيداً عن تقلبات السياسة اليومية.

الاستقرار الإقليمي

أدرك الطرفان أن أمن واستقرار أحدهما هو امتداد حتمي لأمن الآخر، مما خلق مقاربة تقوم على المصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مع توحيد المواقف في المحافل الدولية والعربية.

الخاتمة

مثلت الفترة التي أعقبت عام ٢٠١٠ اختباراً حقيقياً لمدى صمود وتطور العلاقات العراقية–الأردنية. ورغم جسامة التحديات الأمنية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة، نجح البلدان في بناء نموذج متقدم للتعاون الثنائي المستند إلى المصالح المشتركة ووحدة المصير. ومن خلال تعزيز المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية وتوثيق التنسيق الأمني، أثبتت بغداد وأمان قدرتهما على تحويل الأزمات إلى فرص حقيقية تخدم تطلعات شعبيهما وتدعم الاستقرار والسلم في الشرق الأوسط.

المصادر

التقارير الحكومية الرسمية

١. رئاسة الوزراء في جمهورية العراق، *محاضر اجتماعات اللجنة العليا العراقية الأردنية المشتركة*، (٢٠١٩-٢٠٢٥).

٢. وزارة التخطيط العراقية، *التقارير السنوية للتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية الثنائية*، بغداد.

٣. وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية، *بيانات اتفاقيات المدن الصناعية والتعاون المشترك*، عمان.

الدراسات والأبحاث الأكاديمية

١. أحمد عبد الكريم، "العلاقات العراقية الأردنية: التحديات الاقتصادية والفرص الاستراتيجية بعد عام ٢٠١٤"، *مجلة الدراسات الإقليمية والاستراتيجية*، جامعة بغداد، ٢٠٢١.
٢. تقارير مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، *التنسيق الأمني ومكافحة الإرهاب على الحدود العراقية الأردنية*، ٢٠٢٢.
٣. سارة محمود الجبوري، *الجيو-اقتصاد والتعاون الإقليمي: دراسة في مسارات التكامل بين العراق والأردن ومصر*، دار الحكمة للنشر، بغداد، ٢٠٢٤.
٤. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، *الدبلوماسية الاقتصادية وتأثيرها على الأمن القومي في المشرق العربي*، عمان، ٢٠٢٣.

جدليّة بناء السلام والتنمية المُستدامة في التجربة العراقيّة

م. بسمة محمد نظير أحمد(*)

مقدمة

تعد التنمية المستدامة مقياس أساسي وأداة فاعلة لبناء السلام كونها تعنى بالقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية؛ فبناء السلام يحتاج تنمية مستدامة كونها مقياس لرفاه الانسان وتعزز حقوقه في المشاركة السياسية والديمقراطية من خلال اكتساب سياسية اقتصادية قانونية كونها بحاجة لإعداد أُطر قانونية ومؤسسية واقتصادية وسياسية وأغلبها دول تواجه تحديات عدة تتمثل ببناء مجتمعات مسالمة ومستقرة وعادلة، وبناء مؤسسات فاعلة، وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي.

وإن محاولة الالمام بجوانب بناء السلام والتنمية المستدامة في العراق تتطلب التركيز على واقع التنمية المستدامة في العراق وتداعياتها على بناء السلام، ومعالجة الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخلق بيئة لجذب السلام .

المحور الاول: السياسات الحكومية لتعزيز التنمية المستدامة وبناء السلام

إن عملية تعزيز التنمية المستدامة وبناء السلام يتطلب اعتماد سياسات حكومية قائمة على التعليم والتنمية الاقتصادية عبر سلسلة مداخل قائمة على بناء القيم والمهارات، والتركيز على النظم القضائية والقانونية، وحماية حقوق الانسان والبيئة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاهتمام بالتعليم والبحث والتقويم ، والحوكمة وصنع السياسة.

أولاً: العدالة الانتقالية

تتكون العدالة الانتقالية من آليات قضائية وغير قضائية بهدف تحقيق وقف انتهاكات حقوق الانسان، وتعزيز المصالحة الوطنية والفردية، وبناء

(*) كليّة العلوم السياسيّة، جامعة الموصل.

السلام المستدام والتنمية المستدامة من خلال تعزيز سيادة القانون والاصلاح المؤسسي واعتماد استراتيجية النهج القضائي.

كما تعتمد العدالة الانتقالية على الاصلاحات المؤسسية، وتعديل القوانين التعسفية واصلاحات دستورية، مع محاولات للتصالح مع ارث الانتهاكات وضمان المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة.

ويبرز دور العدالة الانتقالية في تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بضمان افضل مستوى من التعليم والصحة وحقوق الانسان وضمان الحرية وتنمية المجتمعات، الامر الذي يتطلب سياسات وبرامج حكومية تنموية قائمة على العدالة وارساء اسسها من خلال الاهتمام بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع برامج التعويض وعقد المحاكمات فيما يخص بقضايا الفساد والسلب والنهب.

وتهدف تحقيق المصالحة الوطنية لاسيما مع انتهاكات حقوق الانسان اذ يفقد المجتمع ثقته بحكم القانون واليات العدالة التقليدية، فضلاً عن الاهتمام بإصلاح مؤسسات الدولة لاسيما الجيش والأمن كونهما اساس بناء السلام، وهنا تعتمد العديد من الآليات لتحقيق العدالة الانتقالية وتتمثل بالاتي:

١. **اعتماد اطار مؤسسي شامل:** لابد من اعتماد اطار مؤسسي شامل يضمن تجانسها لاسيما انها تتسم عن تطبيقها بالتعدد والتمايز، فضلاً عن استراتيجية حكومية تتمثل بإصدار تشريع وطني متكامل يحدد آليات العدالة الواجب اتباعها، وتحديد اختصاصات اللجان والهيئات القضائية وغير القضائية.

٢. **المحاكمات :** لابد من اعتماد الية المحاكمات ليتم من خلالها التحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان وفرض العقوبات عليهم وبما يحقق العدالة المجتمعية وبناء السلام والمصالحة الوطنية الشاملة.

ثانياً: التعليم

هناك ترابط بين التعليم والسلام والتنمية المستدامة فحسب التقرير العالمي لرصد التعليم الصادر من منظمة اليونسكو فالتعليم يؤدي دوراً في اقامة مجتمعات اكثر استدامة وعب اعتماد سياسات تعاونية محلية مع منظمات المجتمع المدني لتنمية المهارات والمفاهيم والادوات لصياغة مفاهيم التعليم حول التنمية والسلام المستدامين.

وأكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ ضمن" خطة جوهانسبرغ" التعليم للجميع والقضاء على التفاوت بين الجنسين، وادماج التنمية المستدامة في التعليم الرسمي على جميع المستويات، فضلاً عن اطلاق اليونسكو عام ٢٠٠٥عقد الأمم المتحدة للتعليم من اجل التنمية المستدامة والذي اكد الدور الرئيسي للتعليم وتشكيل القيم الداعمة للتنمية المستدامة واطلاق برنامج عمل " التعليم من اجل التنمية المستدامة " لإبراز مفاهيم التنمية والتعليم، وعُد التعليم داعم رئيسي للتنمية المستدامة في اطار اتفاقية مسقط التي اعتمدت في الاجتماع العالمي٢٠١٤ للتعليم للجميع عام لضمان التعليم المنصف ولعادل للجميع وتعزيز فرص التنمية عبر التعليم.

فالتنمية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والمادية بل تتعداها لتشمل الاهتمام بالجوانب الثقافية والتعليمية؛ فهي عملية تكاملية وتفاعلية شاملة تحتاج لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع من خلال سن القوانين وادراج فقرة التعليم في دساتيرها، والتركيز على تحسين جودة التعليم لا سيما بمجال الدراسات والبحوث ذات الصلة بتأهيل المجتمع ودعم الاستقرار وبناء السلام المستدام.

المحور الثاني : أثر التنمية المستدامة في بناء السلام

يبرز أثر التنمية المستدامة في بناء السلام من خلال دورها في تحقيق الاندماج والترابط بين ثلاث عناصر أساسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتي سيتم توضيحها كالآتي :

أولاً: الأثر الاقتصادي

يظهر الأثر الاقتصادي للتنمية المستدامة في بناء السلام من خلال تعزيز الموارد الاقتصادية, وتقليل التفاوت الطبقي من خلال الحد في المداخيل والثروة، فغالباً ما تتجه الدول الى الاهتمام بالجانب التنموي ولتحقيق التطور والرفاه واعادة البناء، ومحاولة القضاء على عدم الاستخدام الامثل لمواردها الطبيعية كونه ينعكس على تراجع إداء اقتصاداتها، وعلى الجانب الاجتماعي لشعوبها عبر الارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشية لشعوبها من أجل بناء السلام وحماية البيئة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

كما يظهر الأثر الاقتصادي للتنمية المستدامة في بناء السلام عبر تأييد نظام اقتصادي يرفض كل نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع؛ مما يتطلب اعتماد سياسة اقتصادية قائمة على مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية وتحسين المستوى المعاشي وتقليل الفقر، والحد من التفاوت في الدخل؛ فأثر التنمية المستدامة يظهر في اطار البعد الاقتصادي من خلال المستوى المعاشي والرفاهية والانسانية.

ثانياً: الأثر الاجتماعي

بناء السلام يتطلب توضيح الأثر الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال التركيز على التنمية البشرية اذ يعد الانسان محور مهم لبناء السلام ؛لاسيما في اطار اقامة نظام حكم الديمقراطي، وتعزيز مشاركة الشعب في الحكم واختيار من يمثله في الدولة.

وهناك تداخل بين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وبناء السلام عبر مؤشر التنمية الاجتماعية ويشمل ما تعانيه الدول من الفقر وبطالة وتدني

التعليم والنمو السكاني؛ وبالتالي بناء السلام يتطلب تحقيق تنمية اجتماعية والوصول بالإنسان الى حد أدنى من المستوى المعاشي الذي يجب أن لا ينزل عنه، والعمل الملائم وتعزيز الأمن والتأمين الاجتماعي، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الأثر البيئي

يبرز أثر البيئة المستدامة على بناء السلام من خلال توجيه كل السياسات والخطط والبرامج لحماية ما يحيط بالإنسان فأي نمو مستدام لابد أن يقابله مستوى من الرفاهية والحفاظ على رأس المال الطبيعي والعوامل الطبيعية الاخرى والحفاظ على البيئة، ولابد من تعزيز العلاقة بين الانسان والبيئة ورسم السياسات التنموية، وحماية البيئة من الاثار السلبية التي تؤثر على حياة الانسان من ناحية، وتؤثر في سلام واستقرار المجتمعات.

المحور الثالث: واقع التنمية المستدامة في العراق وتداعياتها على بناء السلام

كان للاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما تلاها من أحداث وأزمات أثرت على التنمية المستدامة وما لحقه من التدمير البنية التحتية، وعدم قدرة على اشباع المطالب ومعالجة المستجدات الحديثة، وتأسيس بنى اجتماعية وسياسة تسهم في النهوض بالواقع العراقي اذا اتصفت التنمية المستدامة في العراق بأنها فتية لاتزال بحاجة الى جهود لتأسيس ثقافة تنموية مستدامة قائمة على تخطيط والتحليل العلمي.

أولاً: مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

١. **المؤشرات الاقتصادية:** تتمثل بمقدار حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتي اتسمت بالتذبذب المستمر متأثرة بالصدمات والأزمات التي مر بها العراق، ولا سيما تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تُعد المصدر الأساس للإيرادات، فالتنمية المستدامة في العراق رهينة بقدرة الاقتصاد على استيعاب الاستثمارات وتوظيفها بالشكل السليم في بيئة

تسودها الاستقرار والنزاهة الإدارية، فضلاً عن تحسين الميزان التجاري للسلع والخدمات للحد من الاعتماد المفرط على الاستيراد الخارجي.

وبالاعتماد على مؤشر الاستثمار تعتمد على قدرة الاقتصاد استيعاب تلك الاستثمارات وتوظيفها بما أسهم في زيادة الإنتاج، مع توفر السلام والاستقرار، فبناء السلام يتطلب وجود استثمار على مستوى عالي من الادارة والتنظيم وثبات أسعار النفط، مقابل التأكيد على عدم وجود فساد اداري؛ فضعف الادارة الاقتصادية تسهم في عدم القدرة على استثمار الموارد المتاحة بالشكل السليم وتحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

وفيما يخص نسبة الصادرات إلى الواردات، فإنها تعكس اختلال الميزان التجاري لصالح السلع غير النفطية المستوردة مقابل تركز الصادرات بصورة مطلقة على العائدات النفطية. ويُظهر هذا الواقع الاعتماد المفرط للاقتصاد العراقي على الاستيراد الخارجي واتساع الفجوة التجارية، مما يشكل تحدياً رئيسياً أمام استقرار التنمية المستدامة ومتطلبات بناء السلام التي تتطلب تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص التبعية للقطاع النفطي الأحفوري.

٢. **المؤشرات الاجتماعية:** ويتضمن العديد من المؤشرات منها:

أ- **معدل البطالة**: يعكس هذا المؤشر عدد الافراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى الفاعلة الكلية في بلد ما، ومشكلة البطالة في العراق من المشاكل المتأزمة والمعقدة كونها ناتجة عن سياسات قديمة لا تتناسب مع التغيرات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت على تفاقم معدلاتها وباتت تهدد الاستقرار الأمني والسياسي.

ب- **مؤشر الفقر**: يمثل إحدى أهم المؤشرات التنموية الاجتماعية ولها انعكاس سلبي على الاستقرار والسلام وحسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة فإن مقياس الفقر يكون من خلال حساب معدل الوفيات لا سيما للأطفال والامهات، وسوء التغذية وعدم القدرة

الحصول على الخدمات، وبالتالي فهو ظاهرة معقدة الابعاد له الأثر في انعدام التنمية المستدامة وعدم الاستقرار وبناء السلام.

ت- **المؤشرات البيئية**: في اطار المؤشرات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة نجد ان العراق يعاني من ارتفاع مؤشرات التلوث البيئي ويعود ذلك الى سوء الاستدامة البيئية والتي ترتبط بالدرجة الاساس في مدى استهلاك الوقود الاحفوري، والطاقة المتجددة، وتقليص الغابات وقد شكلت نسبة استهلاك الوقود الاحفوري بنسبة (٩٧,٧%) من مجموع استهلاك الطاقة؛ وهو ما يجعله بعيداً عن استهلاك الطاقة المتجددة والذي يشكل نسبة (٠,٨%) من مجموع استهلاك الطاقة وما ينتج عنه من زيادة حجم التلوث البيئي.

وضمن مؤشرات التنمية المستدامة، يواجه العراق تحديات بندرة المياه بفعل التداخل الحدودي والصراعات الاقليمية المستمرة وتغير المناخ؛ لذا فالعراق يعاني ضمن هذا المؤشر من تحديات الندرة المائية، وتراجع معدلات الامطار وارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ فحسب مؤشرات سحب المياه العذبة في العراق من اجمالي موارد المياه المتجدد حوالي (٩٣,١%), ونسبة استخدام مياه الشرب الاساسية هي (٨٦,١%) وبينما يستخدم البعض الاخر خدمات الصرف الصحي بنسبة (٨٥,٦%)، وهذا ما يهدد العراق بأزمات مائية.

ثانياً: تداعيات التنمية المستدامة على بناء السلام

كان للغزو والاحتلال الانجلو امريكي الاثر في زعزعة ركائز الدولة سياسياً واقتصادياً لاسيما مع انهيار البنية التحتية للاقتصاد العراقي وتدهور الصناعات النفطية ووصل معدل التضخم الى اكثر من٥٨% نتيجة انهيار سعر الصرف للدينار العراقي، وزعزعة السلام نتيجة عمليات السلب والنهب في القطاعات المصرفية والمؤسسات الحكومية، فضلا عن تزايد معدلات البطالة من ٣٠-٤٠% وتضاعف معدلات الفقر والوفيات الناتجة عن سوء التغذية ، وهروب

رأس المال الاجنبي وانتشار الفساد السياسي والاداري وهو ما أثر على تدهور الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي وتدني مستوى المعيشة للمواطن العراقي.

بالمقابل؛ أثرت حرب عام ٢٠٠٣ وما تلاها من ظروف وصراعات وأزمات على استمرارية نهج التنمية المستدامة مع عسكرة الاقتصاد من قبل امريكا وسيطرتها على مقدرات العراق الاقتصادية وتعاملاته الخارجية، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وفقدان التماسك الاجتماعي وهو الأساس الجوهري لبناء السلام.

فالتنمية المستدامة تمثل احدى السبل لبناء السلام في مرحلة التوازن الهش من خلال الحوكمة التشاركية لتكون عليه فبناء السلام عملية ناجحة قائمة على إحداث تغير على مستوى الفرد في إطار القضاء على الفقر والامية والبطالة وتعزيز الوعي الذاتي حيال هوية الفرد ومصادر السلطة، فضلاً عن تعزيز علاقات التفاعل بين الافراد من خلال الحوار والتواصل، مع ضرورة التحول المجتمعي على مستوى القيم وبناء الشراكات والعدالة والانصاف والمقاربات غير العنيفة الى جانب اعتماد التحول المؤسساتي والابتعاد عن الهياكل والمؤسسات والقوانين وبما يحقق سلام عادلة ومستدام.

وان عملية بناء السلام في العراق تحتاج التخلص من معرقلات التنمية المستدامة لاسيما انه يعتمد على سياسات تقليدية قد تعرقل تحفيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن ضعف الهياكل المؤسسية التي تحتاج لإعادة بناءها لزيادة عمليات جذب الاستثمارات الاجنبية، وتنشيط دور القطاع الخاص الى جانب القطاع العام، واعتماد سياسات داخلية قائمة على حكم القانون والدستور وحرية الرأي والتعبير لإقامة دولة ديمقراطية قائمة على مؤسسات مختلفة، وتغليب الهوية الفرعية وجعل هذه المؤسسات متواضعة مع المرحلة اللاحقة للصراع والنظام السياسي الديمقراطي.

أما من الناحية الاقتصادية تظهر تداعيات التنمية المستدامة على بناء السلام من خلال القيام بالتحول الى آلية اقتصاد السوق وتبني سياسات النقد والبنك الدوليين والقائمة على تمويل المشروعات التنموية لإعادة بناء السلام لاسيما ان العراق عانى من سوء التصرف بالموارد الاقتصادية, واختلالات في الموازنة المالية والنقدية التي أثرت على ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر مع انهيار العملة النقدية العراقية مقابل الدولار الامريكي.

فالعراق اعتمد سياسات قائمة على تحقيق التنمية المستدامة وبناء السلام والتخلص من تحديات الحرب التي اسهمت في فقدان اسس السلام من خلال الآتي:

١. تشخيص التحديات التي تواجه تحقيق اهداف التنمية المستدامة والخاصة بالقدرة على اعادة البناء والاعمار في ظل بيئة غير مستقرة.
٢. التأكيد على أهمية المشاركة الشعبية مع الحكومة في صياغة السياسات الحكومية لإحداث التحول في عملية تعزيز التنمية المستدامة.
٣. رصد الفجوات التي تعترض عملية تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها ومقاصدها انطلاقا من الاولويات الوطنية .
٤. تشكيل لجان وطنية للتنمية المستدامة للتنسيق مع المؤسسات والوزارات لضمان تنفيذ اهداف التنمية المستدامة مع التأكيد على دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مساندة الدولة في تحقيق التنمية والسلام المستدامين.
٥. وضع العراق اهداف التنمية المستدامة ضمن مواد دستوره ليؤكد العلاقة بينها وبين بناء السلام ؛ ففي(م/١٦) أكد تكافؤ الفرص حق مكفول للجميع ، كما أكد في(م/٣٠ثانياً) على اعتماد سياسات مناسبة للإنفاق الجماعي وتأمين قيام الدولة بتأمين الخدمات الاجتماعية الاساسية عبر توفير الضمان الاجتماعي والصحي.

٦. تقوم سياسة العراق التنموية لعام ٢٠٣٠ على" انسان ممكن في بلد آمن ، ومجتمع موحد ، واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد" وهو ما يؤكد الترابط بين التنمية والسلام .

وعليه يمكن القول انه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة وبناء سلام مالم يتم معالجة الصراعات الداخلية والخارجية وتحقيق الامن عبر توطين أهداف التنمية المستدامة وجعل هذه الاهداف عملية حيوية في خطط الحكومة لتشريع تنفيذها وجعل الاهداف ذات أهمية في جميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن إحداث تغير في العراق وتعزيز التنمية المستدامة, والقضاء على مظاهر الصراع والعنف وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الانسان ليكون بناء السلام كأحد أهداف التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من سياسة العراق الحالية والمستقبلية.

الخاتمة

١. التنمية المستدامة قائمة على استخدام الموارد الطبيعية واشباع الحاجات البشرية عبر سياسات تنموية اقتصادية وبيئة, ومعالجة مشكلات الفقر والنمو السكاني, وحماية الموارد الطبيعية والزراعة والحيوانية وبما يحقق توازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

٢. ان عملية تعزيز التنمية المستدامة وبناء السلام يتطلب اعتماد سياسات حكومية قائمة على التعليم والتنمية الاقتصادية لتحويل مسار الصراع الى مسار سلام.

٣. تتطلب عملية بناء السلام في العراق اعتماد سياسات داخلية قائمة على حكم القانون والدستور وحرية الرأي والتعبير لإقامة دولة ديمقراطية قائمة على مؤسسات مختلفة منها .

٤. تبرز العلاقة بين التنمية المستدامة وبناء السلام عبر مدى القدرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإقامة دولة قائمة على حماية حقوق الانسان وتنمية قدراته ليكون فعالاً بالمجتمع واستثمار قدرات الافراد بالتعليم

والصحة ومستوى المعيشية، واشباع حاجات افراد المجتمع، وان يكون للفرد دوراً في وضع الاستراتيجيات التنموية وتنفيذها.

المصادر

١. التقرير السنوي للصادرات ٢٠٢١. (٢٠٢٢). الجهاز المركزي للإحصاء.
٢. التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة: انتصار إرادة العراق. (٢٠١٩).
٣. الجبوري، حامد عبد الحسين. (د.ت.). *الاستدامة البيئية في العراق: قراءة المؤشرات*. مركز الفرات للدراسات.
٤. الجبوري، حامد عبد الحسين. (د.ت.). *النمو الاقتصادي أسير العائدات النفطية في العراق*. مركز الفرات للدراسات. https://www.fcdrs.org](https://www.fcdrs.org
٥. جرود، منال. (د.ت.). *مفهوم العدالة الانتقالية*. الموسوعة السياسية. https://www.political-encyclopedia.org](https://www.political-encyclopedia.org
٦. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط. (٢٠٠٤–٢٠١٧). *مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق*.
٧. الخزعلي، جعفر طالب أحمد. (د.ت.). *أبعاد التنمية المستدامة* https://www.almerja.com](https://www.almerja.com
٨. الدليمي، مهدي صالح دواي. (٢٠٠٦). *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعادها الاقتصادية العربية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.
٩. الدليمي، مهدي صالح دواي. (٢٠١١). التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين وإلغاء التمكين: العراق أنموذجًا. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، ٩(٣١).
١٠. الربيعي، علي مهدي داود سليمان. (٢٠٠٩). *التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية في بلدان آسيوية مختارة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
١١. الشامي، لبنان هاتف. (د.ت.). *واقع التنمية المستدامة في العراق*. https://www.iac-iraq.com](https://www.iac-iraq.com
١٢. شعبان، عبد الحسين. (٢٠٠٥). *فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي*. دار النهار للنشر.
١٣. صالح، مهدي. (٢٠١١). التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين وإلغاء التمكين: العراق أنموذجًا. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، ٩(٣١).
١٤. العراق: معدل البطالة ١٩٩١–٢٠٢١، معطيات. (د.ت.).

١٥. فلاحي، صالح عمر. (٢٠١٥). التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التصميم*، (٥).

١٦. القريشي، عبد الرحمن عباس. (٢٠٠٨). ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة حركة الهجرة الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، (١٦).

١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠٩). *استراتيجيات مقترحة لتحقيق التنمية في البلدان المتضررة من النزاعات في منظمة الإسكوا: دور الدولة وتنمية القطاع الخاص*.

١٨. محمد أمين، بني سكران بوحدين. (٢٠٢٢). *دراسة أثر المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية البشرية في الجزائر: التنمية المستدامة ورأس المال اللامادي*. ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، (١٠).

١٩. محمد، أماني عصام عبد الحميد. (٢٠١٠). *الاستراتيجية الأمريكية وإعادة هيكلة النظام العربي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال.

٢٠. محمد، سالي سعد، وعبد الخالق، طيف مكي. (د.ت.). *انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق: التعليم الجامعي أنموذجاً*. https://www.democraticac.de](https://www.democraticac.de

٢١. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (د.ت.). *التعليم والتنمية المستدامة: كيف يرتبطان وما أهمية أوجه الترابط بينهما؟* التقرير العالمي لرصد التعليم.

٢٢. مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق (٢٠١٦-٢٠٢٠). (٢٠١٤). مركز البيان للدراسات والتخطيط.

٢٣. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. (د.ت.). البنك الدولي.

٢٤. الهلالي، محمد هاشم حسين. (د.ت.). *تجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا (١٩٩٤-٢٠١٩): دراسة في الآليات والوسائل*.

٢٥. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (٢٠٠٦). التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية. *مجلة شؤون عربية*، (١٢٥).

٢٦. TradingEconomics.https://ar.tradingeconomics.com](https://ar.tradingeconomics.com

https://ar.tradingeconomics.com

تحوّلات السياسة العامّة في النظم السياسيّة المُعاصرة

م.م. غادة حازم يونس حمو

مقدمة

شهد النظام السياسي الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة وجذرية في طريقة صياغة السياسات العامة وإدارة شؤون الدولة، إذ لم يعد مفهوم الحكومة التقليدية وحده كافياً للتعامل مع تعقيدات العصر وتحدياته المتسارعة .وفي هذا الإطار، برز مفهوم الحوكمة بوصفه نموذجاً إدارياً وسياسياً جديداً يتجاوز القوالب التقليدية متجهاً نحو آفاق أوسع تستند إلى التشاركية والشفافية والمساءلة .ويستلزم الإحاطة بهذا التحول دراسة الخلفيات المفاهيمية للحكومة التقليدية، واستكشاف الظروف التي ولّدت الحاجة إلى الحوكمة الشاملة، ورصد مسارات الانتقال التي اتخذتها النظم السياسية المعاصرة من نموذج الحكومة إلى نموذج الحوكمة، باعتباره استجابةً لاحتياجات المرحلة الراهنة .وتتركز هذه الدراسة على تحليل مسار هذا التغيير من خلال ستة محاور مترابطة: إذ تبدأ بتناول إشكاليات الحكومة التقليدية في مواجهة متطلبات السياسة العامة الحديثة، ثم تعرض التطور المفاهيمي والتاريخي للحوكمة، فتستعرض ركائز الحوكمة الرشيدة، وتبحث دور الحكومة الإلكترونية في إعادة تشكيل السياسة العامة، كما تتوقف عند جوانب الحوكمة السيبرانية، قبل أن تختتم بتشخيص أهم تحديات التطبيق ومعوقاته في الدول النامية

أولاً: السياسة العامة وإشكالية الحكومة التقليدية

أن السياسة العامة هي المحور الجوهري الذي تنعكس عليه الحياة السياسية في الدول؛ إذ تمثل استجابة النظام السياسي لما يقدَّم إليه من حاجات ومطالب عبر البيئة .ويمكن النظر إلى النظام السياسي بوصفه تركيبًا يضم مؤسسات وأنشطة متداخلة ومحددة داخل المجتمع، تتولى صياغة قرارات تكون ملزمة بالتنفيذ من جانب المجتمع بأسره .أما السياسات العامة، فتشمل

الأعمال الموجهة نحو غايات مقصودة، ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية .وما إن تُعتمد هذه السياسة وتُعلن حتى تبدأ مرحلة تنفيذها، ثم يأتي بعدها التقويم، لتخضع بعد ذلك للتعديل تمهيدًا لإحلال سياسة أخرى محلها . وقد ظلت هذه السياسات، في ظل نموذج الحكومة التقليدية، من اختصاص الجهاز الحكومي الرسمي؛ إذ تنفرد الحكومة بصنعها وتنفيذها بعيدًا عن مشاركة الأفراد والقطاعات غير الحكومية .غير أن هذا النموذج بدأ يكشف عن قصور واضح في مواجهة متطلبات التنمية الشاملة في ظل العولمة والثورة الرقمية .ففي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، تبنت كثير من الدول أسلوبًا إداريًا جديدًا يقوم على نقل إدارة المشروعات الكبيرة وبعض المهام الحكومية إلى القطاع الخاص، وبخاصة في أمريكا وبريطانيا، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ودفع باتجاه بلورة نماذج أكثر شراكة وانفتاحًا.

ثانياً: مفهوم الحوكمة وتطوره التاريخي

إن الحوكمة هي الترجمة العربية المختصرة التي شاع تداولها لمصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance)، بينما الترجمة العلمية المعتمدة المتفق عليها هي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة .وقد تعددت تعريفاتها؛ فترى مؤسسة التمويل الدولية أن الحوكمة هي النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، في حين تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين .ويتفق الباحثون على أن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية المؤثرة في الأداء، وتشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، إضافة إلى تحديد المسؤول والمسؤولية .وقد برز الاهتمام الدولي بالحوكمة عقب أحداث كبرى شهدتها نهاية القرن العشرين، تمثلت في فضائح مالية لافتة، مثل فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولية وشركة إنرون

الأمريكية، وكذلك الأزمات المالية التي ضربت دول شرق آسيا وروسيا . ونتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، تبنّى البنك الدولي مفهوم الحوكمة في الثمانينيات، مقرونًا الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي المؤسسي، ومحددًا متطلبات هذا المفهوم في: سيادة القانون، والكفاءة والفاعلية الإدارية، والمساواة والعدالة في توزيع الموارد، والمساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة

ثالثاً: الحوكمة الرشيدة وركائزها في القطاع العام

تختلف الحوكمة في القطاع العام عن الأسلوب التقليدي في إدارة شؤون الدولة من عدة جهات، أهمها مشاركة المنظمات غير الهادفة للربح والأفراد والقطاع الخاص في العملية الإدارية والسياسية، ومن ثم عدم تفرد الحكومة بالعملية السياسية وإدارة شؤون الدولة . وهكذا تنتقل الحكومة في ظل نموذج الحوكمة من التفرد في صنع السياسات العامة إلى تنسيق مشاركة الجهات المختلفة في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات.

وتُعرّف الحوكمة الرشيدة بأنها "عملية التأكد من أن المنظمة تعمل بفاعلية وكفاءة وتدار بشكل مناسب ورشيد، حيث يتم تحقيق الأهداف بأقل وقت وجهد وموارد، وأن المنظمة تلتزم بالقوانين المعمول بها في الدولة".

وقد حددت الأمم المتحدة ثمانية عناصر للحوكمة الرشيدة، تشمل: التشاركية، وإقرار التشريعات بالأغلبية، والمساءلة، والشفافية، والفاعلية والكفاءة، والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، والالتزام بتطبيق القانون. كما تتفق المنظمات الدولية -البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة- والمنظمات الإقليمية على تحديد عناصر الحكم الرشيد في: المشاركة، والمساءلة، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون، وجودة التشريعات، وفاعلية أداء الحكومة، ومحاربة الفساد . وتُمثّل هذه العناصر مجتمعةً دليل قياس لمدى تحقق الحوكمة وصحة مسارها في أي نظام سياسي.

رابعاً: الحكومة الإلكترونية ودورها في تحويل السياسة العامة

يُعدّ التحول نحو الحكومة الإلكترونية أحد أبرز مظاهر تحولات السياسة العامة في العصر الراهن. وقد سعت المجتمعات إلى محاولة مواكبة التحولات الجذرية بهدف الاستعمال الأمثل لهذه التطورات وخاصة في مجال العمل الحكومي الرسمي والإداري، محاولةً بذلك التحول وفق الأسس العلمية السليمة من أسلوب الحكومة التقليدية الكلاسيكية إلى نماذج أحدث في سرعة الإنجاز وسهولته وما يصاحبه من شفافية في تقديم الخدمات .

وتُعرَّف الحكومة الإلكترونية بأنها 'قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل إلكترونية، وبسرعة وقدرة متناهية، وبتكاليف ومجهود أقل، وفي أي وقت، ومن خلال موقع واحد على شبكة الإنترنت'. كما يمكن تعريفها بأنها 'عملية تغيير وتحويل العلاقات بين المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات، بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات'.

أن مفهوم الحكومة الإلكترونية "لا يقتصر فقط على استخدام تكنولوجيا المعلومات بأجهزة الدولة بغية تقديم أفضل وأيسر الخدمات، بل يتعداه إلى التوصل إلى فكرة إعادة اختراع الحكومة بصورة متطورة بما يحقق إعادة صياغة المنظمات بنمط مطور حديث له أبعاده الإدارية والاجتماعية والسياسية المختلفة"، بل إنها تُمثّل 'عقداً جديداً بين المنظمات والمستفيدين، بحيث يتحوّل المستفيد من متلقٍّ للخدمة إلى مشارك في صنع القرار'، وهو ما يعني تحولاً جذرياً في بنية السياسة العامة ذاتها.

خامساً: الحوكمة السيبرانية وإدارة الأزمات في العصر الرقمي

مع التسارع الملحوظ في تطوير التكنولوجيا الرقمية، برز مفهوم الحوكمة السيبرانية باعتباره امتداداً للحوكمة التقليدية داخل الفضاء الرقمي، ولا سيما حين يتعلق الأمر بإدارة الأزمات .وتؤكد الحوكمة السيبرانية أنها ليست مجرد نسخة رقمية من الإدارة التقليدية، بل هي إعادة تحديد عميقة لمعنى الإدارة نفسها في عالم شبكي لا يعترف بالحدود .وفي هذا الإطار، تبرز مسألة الشفافية الخوارزمية بوصفها شرطاً أساسياً للمساءلة القضائية في زمن الأزمات؛ إذ لا يمكن الوصول إلى حوكمة فعّالة دون كفالة إمكانية المراجعة والمساءلة على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك القرارات الخوارزمية. وفي الدول النامية، يؤدي غياب الثقافة الرقمية إلى الحد من فاعلية هذه المنظومة، وهو ما يستلزم الجمع بين التحول الرقمي وتنمية الوعي المجتمعي مع توفير التأهيل الكافي.

سادساً: تحديات التحول وعقبات التطبيق

لا يمر مسار التحول نحو الحوكمة الشاملة دون مواجهة تحديات متعددة؛ فمن أبرزها على صعيد الحكومة الإلكترونية ظاهرة الانقسام الرقمي أو الفجوة الرقمية، بوصفها أحد أكثر التحديات تأثيراً، وتمثل الحدّ الفاصل بين الفئات القادرة على استخدام الإنترنت وخدماته والفئات غير القادرة على ذلك . وتظهر هذه الفجوة بأشد صورها في الدول النامية، كنتاج لحواجز التعليم والنظم والعقبات الاقتصادية التي تجعل من الصعب على أغلب المواطنين الوصول إلى العالم الرقمي الحديث .وتتفاقم هذه الإشكالات كلما تداخلت مع تحديات إدارية وتقنية وأمنية معلوماتية، وتتمثل في: غياب وضوح الرؤية وضعف تكامل التخطيط، والحاجة إلى استثمارات مالية ضخمة لبناء البنية التحتية المعلوماتية، وضعف البنية الأساسية في قطاعات الاتصالات، فضلاً عن تعارض الاعتماد على التقنيات المعلوماتية مع متطلبات الأمن المعلوماتي .وإلى جانب ذلك، يُعد إصدار الأنظمة خطوة مهمة في مسار الإصلاح، لكن الأهم هو تطبيق هذه الأنظمة واللوائح التي تساند تبني وتفعيل

مبادئ الحوكمة في القطاع العام، لما ينعكس ذلك على كفاءة أداء الحكومة ومكافحة الفساد .وعلى نطاق أوسع، فإن البيروقراطية التشريعية في الدول النامية تُقيّد مرونة الاستجابة للتغيرات السريعة، وهو ما يستدعي إجراء إصلاحات هيكلية عميقة في أجهزة الدولة .كما يتطلب ترسيخ حوكمة فعّالة في القطاع العام وجود تنسيق بين مهام الجهات المختلفة ذات الاختصاصات المتداخلة، إضافة إلى دعم وتنظيم مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية والمواطنين في صياغة الأنظمة واللوائح وفي اتخاذ القرارات.

خاتمة

أن الانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحوكمة الشاملة ليس ترفاً ذهنياً، بل ضرورة تفرضها تعقيدات الواقع السياسي والإداري المعاصر، وتداعي نماذج الحكم التقليدية أمام متطلبات التنمية المستدامة وما يطرحه من تحديات رقمية واقتصادية عالمية .ويتمحور مسار هذا التحول حول ثلاثة محاور مترابطة: يتمثل أولها في توسيع نطاق المشاركة السياسية ليشمل الأفراد والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في صنع السياسات العامة وتنفيذها ومراقبتها؛ ويأتي ثانيها في تعزيز منظومة الشفافية والمساءلة على جميع مستويات صنع القرار؛ أما ثالثها فالعناية بالاستثمار ذي الهدف في البنية التحتية الرقمية وتطوير الحكومة الإلكترونية بوصفها أداة محورية لتحديث الدولة وإعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم .وبقدر ما تنجح النظم السياسية في دمج هذه المحاور ضمن رؤية حوكمية شاملة ، يتحدد مستوى قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها وتحقيق التنمية المستدامة في عالم يشهد تحولات متسارعة .ذلك أن السياسة العامة، كما تقررها الأدبيات المعاصرة، لم تعد مجرد قرارات تصدر عن السلطة، بل أصبحت حصيلة تفاعل منظومة متكاملة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، في إطار حوكمي يقوم على الشرعية والفاعلية والكفاءة.

المصادر

١. أندرسون، جيمس. *صنع السياسات العامة*، ترجمة: أ.د. عامر الكبيسي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الدوحة - قطر، ١٩٩٨م، ص١٣-٢١٨.

٢. أبو النصر، مدحت محمد. *الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة*. مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٢٤-١٦٨.

٣. يوسف، محمد حسن. *محددات الحوكمة ومعاييرها*. بنك الاستثمار القومي، القاهرة، يونيو ٢٠٠٧م، ص٣.

٤. البسام، بسام بن عبدالله. *الحوكمة في القطاع العام*. مركز البحوث والدراسات، الرياض، ص٢٥-١٨٧.

٥. مدحت، محمد. *الحكومة الإلكترونية*. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢٦-٤٥.

٦. أبو خريص، عمران علي؛ والكشر، مصطفى أحمد. متطلبات تطبيق التحول نحو الحكومة الإلكترونية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، ٢٠٢٣م، ص٢-١٣.

٧. الرخاوي، محمد كمال عرفه. *الحوكمة السيبرانية للأزمات: دراسة قانونية مقارنة حول إدارة الأزمات في العصر الرقمي وبناء نظام استجابة ذكي إنساني عالمي*. ٢٠٢٦م، ص١٠-١٥٣.









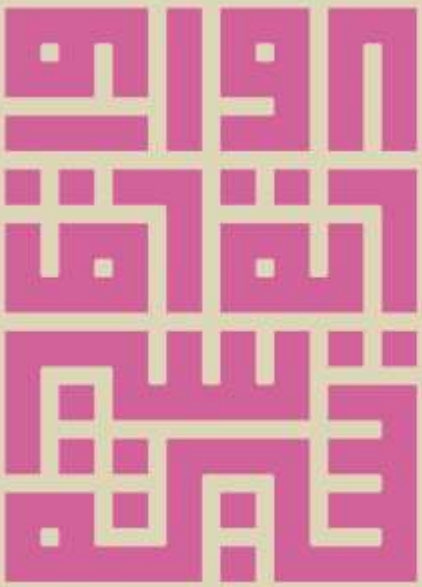

أوراق سياسية

دوريّة علميّة شهريّة مُحكمة
تصدر عن كُليّة العلوم السياسيّة
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

رقم الإيداع في دار الكُتب والوثائق ببغداد: ١٣٧٨ لسنة ٢٠١٠

Deposit number at the National Books and Archives House in Baghdad: 1378 of the year 2010

أوراق سياسية

هيئة التحرير

أ.م.د. صُهيب خالد جاسم الطائي ..... رئيس التحرير
أ.د. وليد سالم محمد .....عضواً
أ.د. حازم حمد موسى .....عضواً

أوراق سياسية

دوريّة علميّة شهريّة مُحكمة
تصدر عن كُليّة العلوم السياسيّة
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

أوراق سياسية

اللجنة الفنيّة:

أ.د. صلاح الدين سليم محمد .....رئيساً ومدققاً لغوياً
م.م. محمد سيف الدين محمود .....عضواً
السيدة رنا فاضل أحمد .....عضواً

اللجنة الفكريّة:

أ.د. جمال كمال إسماعيل ..... رئيساً
أ. محمد صالح شطيب .....عضواً
أ.م.د. محمد صلاح محمود .....عضواً
أ.م.د. محمد حازم حامد .....عضواً

التصميم والتنفيذ: أ.م.د. ليث مزاحم خضير